الأمم المتحدة

A/C.2/60/L.73

الجمعية العامة

Distr.: Limited
15 December 2005
Arabic
Original: English

**الدورة الستون**

**اللجنة الثانية**

البند ٥٦ (أ) من جدول الأعمال

**القضاء على الفقر وقضايا إنسانية أخرى:**

**تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)**

**مشروع قرار قدمه المقرر، السيد عبد الملك الشبيبي (اليمن)، بناء على مشاورات غير رسمية عقدت بشأن مشروع القرار A/C.2/60/L.41**

# تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)

**إن الجمعية العامة،**

**إذ تشير** إلى قراراتها ١٩٦/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، و ١٨٣/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، و ١٠٧/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، و ٢٠٧/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، و ٢٦٥/٥٧ و ٢٦٦/٥٧ المؤرخين ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، و ٢٢٢/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، و ٢٤٧/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤،

**وإذ تشير أيضا** إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات بمناسبة انعقاد مؤتمر قمة الألفية[(١)]، والالتزام الذي قطعوه على أنفسهم بالقضاء

(١) انظر القرار ٢/٥٥.

161205 161205 05-64748 (A)

على الفقر المدقع وبتخفيض نسبة من يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد ونسبة من يعانون الجوع من سكان العالم إلى النصف، بحلول سنة ٢٠١٥،

**وإذ تشير كذلك** إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥،

**وإذ تشدد** على الأولوية التي أولاها رؤساء الدول والحكومات للقضاء على الفقر واعتبارهم ذلك ضرورة ملحة، على نحو ما أعرب عنه في نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي،

**وإذ تضع في اعتبارها** نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية[٢] ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين[٣]،

**وإذ تعرب عن بالغ قلقها** لأن عدد من يعيشون في فقر مدقع ما برح يتزايد في بلدان كثيرة، وهم في غالبيتهم من النساء والأطفال الذين يشكلون أكثر الفئات تضررا، وبخاصة في أقل البلدان نموا وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى،

**وإذ يشجعها** حالات الحد من الفقر التي سجلت في بعض البلدان مؤخرا، وإذ هي مصممة على تعزيز هذا الاتجاه وتوسيع نطاقه لتعم فائدته الناس في جميع أنحاء العالم،

**وإذ تقر** بمساهمة العمالة التامة والمنتجة في القضاء على الفقر، وفي بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية،

**وإذ تسلم** بأن برامج الائتمانات الصغرى والتمويل البالغ الصغر قد تولد فرص العمل الحر المنتج، وتساعد الناس في القضاء على الفقر والحد من ضعفهم الاجتماعي والاقتصادي،

**وإذ تعرب عن قلقها العميق** إزاء ازدياد عدد النساء والفتيات اللاتي يعشن في حالة الفقر على نحو غير متناسب مع عدد الرجال، وخاصة في البلدان النامية، وأن غالبيتهن يعشن في المناطق الريفية، حيث تعتمد سبل معيشتهن على زراعة الكفاف،

**وإذ تدرك**، أنه من أجل القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، يجب أن تشارك النساء والرجال مشاركة تامة ومتكافئة في صياغة سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الاجتماعية وفي وضع استراتيجيات للقضاء على الفقر،

---

(٢) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦-١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.8)، الفصل الأول، القرار ١، المرفقان الأول والثاني.

(٣) القرار S-24/2، المرفق.

**وإذ تسلم** بأن تمكين المرأة يعد عاملا بالغ الأهمية في القضاء على الفقر، وأن تنفيذ تدابير خاصة تهدف إلى تمكين المرأة قد يساعد في تحقيق هذا الأمر،

**وإذ تسلم أيضا** بأن تحسين الوضع الاقتصادي للنساء يحسن أيضا الوضع الاقتصادي لأسرهن ومجتمعاتهن المحلية، وبذا يتحقق التأثير المضاعف للنمو الاقتصادي،

**وإذ تسلم كذلك**، بأن تعبئة الموارد المالية لأغراض التنمية على الصعيدين الوطني والدولي وفعالية استخدام هذه الموارد أمران أساسيان لإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية دعما لبلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وإذ تلاحظ باهتمام المؤتمر الدولي المعني بالحد من الفقر والتنمية الذي يهدف إلى تحديد المشاريع العملية المنحى وتنفيذها في البلدان الفقيرة، والذي ستستضيفه حكومة موريشيوس في عام ٢٠٠٦،

**وإذ تكرر تأكيد** الحاجة إلى تعزيز الدور القيادي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تشجيع التنمية،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام[٤]؛

٢ - **تكرر تأكيد** أن القضاء على الفقر هو أعظم تحد عالمي يواجه العالم اليوم وأنه ضرورة لا غنى عنها لتحقيق التنمية المستدامة، وبخاصة بالنسبة للبلدان النامية؛

٣ - **تشدد على** أن كل بلد تقع على عاتقه المسؤولية الرئيسية عن تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر فيه، وأنه ليس من قبيل المغالاة تأكيد دور السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، وأنه يلزم اتخاذ تدابير متضافرة وملموسة على جميع الصعد لتمكين البلدان النامية من القضاء على الفقر وتحقيق تنميتها المستدامة؛

٤ - **تعترف** بأن النمو الاقتصادي المطرد الذي تعززه زيادة في الإنتاجية وبيئة مؤاتية، بما في ذلك من أجل الاستثمار الخاص وتنظيم المشاريع، ضروري للقضاء على الفقر وبلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، والارتقاء بمستوى المعيشة؛

٥ - **تعيد تأكيد** أهمية المساهمات والمساعدات المقدمة من بلدان نامية إلى البلدان النامية الأخرى في سياق التعاون بين بلدان الجنوب من أجل تحقيق التنمية والقضاء على الفقر؛

---

(٤) A/60/314.

٦ - **تسلم** بضرورة إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي ومشاركتها مشاركة عادلة في منافع العولمة، كيما تبلغ الغايات المحددة في سياق استراتيجيات التنمية الوطنية الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما الهدف المتعلق بالقضاء على الفقر، ولكي تكون تلك الاستراتيجيات المتعلقة بالقضاء على الفقر استراتيجيات فعالة؛

٧ - **تعيد تأكيد** أنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص، في سياق العمل العام للقضاء على الفقر، إلى الطابع المتعدد الأبعاد للفقر والشروط والسياسات الوطنية والدولية التي تفضي إلى القضاء عليه، مما يشجع، في جملة أمور، الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للناس الذين يعيشون في فقر وتعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، بما في ذلك الحق في التنمية؛

**الاستجابة العالمية في مجال القضاء على الفقر**

٨ - **تشدد على** أهمية متابعة نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، وتدعو إلى تنفيذ توافق آراء مونتيري والمؤتمر الدولي لتمويل التنمية[٥] وخطة التنفيذ المنبثقة من مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (''خطة جوهانسبرغ للتنفيذ'')[٦] فضلا عن نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة الأخرى التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي تنفيذا تاما وفعالا؛

٩- **تؤكد من جديد** أن الإدارة الرشيدة على الصعيد الدولي عنصر أساسي للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة؛ وتؤكد أيضا أن من المهم لتأمين بيئة اقتصادية دولية دينامية ومؤاتية، تشجيع الإدارة الاقتصادية العالمية من خلال معالجة الأنماط الدولية للمالية والتجارة والتكنولوجيا والاستثمار التي لها تأثير في فرص البلدان النامية في التنمية؛ وتكرر التأكيد على وجوب أن يتخذ المجتمع الدولي، تحقيقا لهذه الغاية، جميع التدابير اللازمة والمناسبة، بما في ذلك تأمين الدعم للإصلاح الهيكلي والاصلاح في مجال الاقتصاد الكلي وإيجاد حل شامل لمشكلة الديون الخارجية وزيادة فرص وصول البلدان النامية إلى الأسواق؛ وتؤكد من جديد الالتزام بتوسيع نطاق وتعزيز مشاركة البلدان النامية والبلدان التي تمر

(٥) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٦) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/ أغسطس - ٤ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في صنع القرارات وتحديد المعايير الاقتصادية على الصعيد الدولي، وتحقيقا لهذه الغاية، تشدد على أهمية مواصلة بذل الجهود لإصلاح الهيكل المالي الدولي، مع ملاحظة أن العمل على أن يكون للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية كلمة مسموعة بقدر أكبر في مؤسسات بريتون وودز لا يزال يعتبر شاغلا مستمرا، وتؤكد أن إقامة نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف يخضع لقواعد ويقوم على الانفتاح والإنصاف وعدم التمييز أمر من شأنه متى اقترن بتحرير التجارة بشكل معقول أن يحفز التنمية إلى حد كبير في العالم أجمع، بما يعود بالنفع على البلدان في جميع مراحل التنمية؛

١٠ - **تؤكد من جديد أيضا** أن الحكم الرشيد على الصعيد الوطني عنصر أساسي للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة؛ وأن السياسات الاقتصادية السليمة والمؤسسات الديمقراطية المتينة المستجيبة لاحتياجات الناس وتحسين الهياكل الأساسية تشكل الأساس اللازم للنمو الاقتصادي المطرد والقضاء على الفقر وإيجاد فرص العمل؛ وأن الحرية والسلام والأمن والاستقرار الداخلي واحترام حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، وسيادة القانون والمساواة بين الجنسين والسياسات ذات التوجه السوقي والالتزام عموما بإقامة مجتمعات عادلة وديمقراطية كلها أمور جوهرية أيضا يعزز الواحد منها الآخر؛

١١ - **ترحب** بنتائج الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، المعقودة في ساو باولو، البرازيل، في الفترة من ١٣ إلى ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، وباعتماد روح ساو باولو[٧] وتوافق آراء ساو باولو[٨]؛

١٢ - **تؤكد من جديد** الحاجة إلى قيام الأمم المتحدة بدور أساسي في تشجيع التعاون الدولي من أجل التنمية وفي ضمان اتساق وتنسيق وتنفيذ الأهداف والإجراءات الإنمائية التي يتفق عليها المجتمع الدولي، وتؤكد من جديد أيضا ضرورة تعزيز التنسيق في إطار منظومة الأمم المتحدة، بالتعاون الوثيق مع جميع المؤسسات الأخرى المالية والتجارية والإنمائية المتعددة الأطراف، من أجل دعم النمو الاقتصادي المطرد والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة؛

١٣ - **تشدد** على أن التعاون الدولي ووضع سياسات داخلية مترابطة ومتسقة، يشكلان معا عنصرا جوهريا، يكمل ويدعم جهود البلدان النامية لاستغلال مواردها المحلية في

(٧)

(٨)

أغراض التنمية والقضاء على الفقر، وفي كفالة قدرتها على بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

١٤ - **تشير** إلى أن الدول الأعضاء أعادت مجددا توجيه وتكريس نفسها للوفاء بالأبعاد الإنمائية لبرنامج الدوحة الإنمائي وهو البرنامج الذي يجعل من احتياجات ومصالح البلدان النامية وأقل البلدان نموا محورا لبرنامج عمل الدوحة؛ **وتسلم** بالدور الرئيسي الذي تؤديه التجارة كمحرك للنمو والتنمية وفي القضاء على الفقر؛

١٥- **تسلم أيضا** بأن مكافحة الفساد على جميع المستويات أمر ذو أولوية، وأن الفساد عقبة كأداء تقف أمام تعبئة الموارد وتخصيصها على نحو فعال، وتحول وجهة الموارد عن الأنشطة الحيوية للقضاء على الفقر ومكافحة الجوع وتحقيق التنمية الاقتصادية والمستدامة؛

١٦ - **تعرب عن القلق** إزاء عدم كفاية معدلات المساعدة الإنمائية الرسمية إذ أنها دون الهدف المتفق عليه دوليا، وتكرر تأكيد أنه لا بد من زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية وغيرها من الموارد زيادة كبيرة إذا ما أريد للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، أن تحقق الأهداف والغايات المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية[(١)]، وأنّه من الضروري، من أجل بناء الدعم للمساعدة الإنمائية الرسمية، التعاون على مواصلة تحسين السياسات واستراتيجيات التنمية لتعزيز فعّالية المعونة على الصعيدين الوطني والدولي، وتدعو في هذا الصدد إلى زيادة تدفقات المعونة وجعلها قابلة للتنبؤ لضمان استدامة جهود التنمية والقضاء على الفقر التي تبذلها البلدان النامية؛

١٧ - **تحث** البلدان المتقدمة النمو التي لم تبذل بعد جهودا ملموسة لبلوغ هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية للبلدان النامية، وهدف تخصيص من ٠,١٥ إلى ٠,٢٠ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية لأقل البلدان نموا، على القيام بذلك، على النحو الذي أعيد تأكيده في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا الذي عقد في بروكسل من ١٤ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠١[(٩)]، وتشجع البلدان النامية والمتقدمة النمو على الاستناد إلى التقدم المحرز فيما يتعلق بكفالة الاستخدام الفعال للمساعدة الإنمائية الرسمية في المساعدة على تحقيق الأهداف والغايات الإنمائية، وتعترف بالجهود التي يبذلها جميع المانحين، وتثني على المانحين الذين تزيد تبرعاتهم المقدمة في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية عن الأهداف المحددة أو تبلغها

(٩) انظر A/CONF.191/13.

أو تزداد اقترابا منها، أو التي وضعت جداول زمنية محددة لتحقيق الأهداف، وتؤكد أهمية القيام بدراسة سبل تحقيق هذه الغايات والأهداف والأطر الزمنية لذلك؛

١٨ - **تسلم** بقيمة استحداث مصادر مبتكرة للتمويل شريطة ألا تشكل تلك المصادر عبئا على البلدان النامية دون مسوغ؛ وتلاحظ في هذا الصدد، مع الاهتمام الجهود والمساهمات والمناقشات الدولية، ومنها مثلا العمل على مكافحة الجوع والفقر، الرامية إلى تحديد مصادر مبتكرة وإضافية لتمويل التنمية من القطاع العام أو الخاص على الصعيد المحلي أو الخارجي، لزيادة مصادر التمويل التقليدية واستكمالها، وتلاحظ أيضا أن بلدانا أخرى تنظر في إمكانية ومدى مشاركتها في هذه المبادرات؛

١٩ - **تعقد** العزم على مواصلة دعم الجهود الإنمائية للبلدان النامية المتوسطة الدخل وذلك بالعمل، في المحافل المتعددة الأطراف والدولية المختصة وأيضا من خلال الترتيبات الثنائية، على وضع تدابير لمساعدة تلك البلدان في سد احتياجاتها، بما فيها الاحتياجات المالية والتقنية والتكنولوجية؛

٢٠ - **تصمم أيضا** على تلبية احتياجات البلدان النامية المنخفضة الدخل عن طريق العمل في المحافل المتعددة الأطراف والدولية المختصة لمساعدتها على سد احتياجاتها، بما فيها الاحتياجات المالية والتقنية والتكنولوجية؛

٢١ - **تسلم** بأن تهيئة بيئة داخلية مؤاتية أمر حيوي لحشد الموارد المحلية، وزيادة الإنتاجية، والحد من هروب رؤوس الأموال، وتشجيع القطاع الخاص، واجتذاب الاستثمار والمساعدة الدوليين والاستفادة منهما على نحو فعال، وبأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم الجهود الرامية إلى إيجاد هذه البيئة؛

٢٢ - **تؤكد** على أنه يجب على الدائنين والمدينين تقاسم المسؤولية عن منع حالات المديونية التي لا يمكن الاستمرار فيها وتشدد على أنّ تخفيف عبء الدين يمكن أن يؤدي دورا أساسيا في الإفراج عن الموارد التي ينبغي توجيهها نحو الأنشطة الرامية إلى القضاء على الفقر، وتحقيق النمو الاقتصادي المطرد، والتنمية المستدامة والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، وتحث في هذا الصدد البلدان على توجيه تلك الموارد المفرج عنها من خلال تخفيف عبء الدين، وبوجه خاص من خلال شطب الديون وخفضها، نحو تحقيق هذه الأهداف؛

٢٣ - **تهيب** بالبلدان المتقدمة النمو أن تقوم، عن طريق التعاون المكثف والفعال مع البلدان النامية، بتعزيز بناء القدرات وتيسير الحصول على التكنولوجيا والمعارف المتصلة بها ونقلها، ولا سيما إلى البلدان النامية، بشروط ملائمة، منها الشروط التساهلية والتفضيلية،

حسبما يتفق عليه فيما بينها، مع مراعاة الحاجة إلى حماية حقوق الملكية الفكرية، فضلا عن الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية؛

٢٤ - **تسلم** بالدور الحاسم الذي يمكن أن تؤديه الائتمانات الصغيرة والتمويل الصغير في القضاء على الفقر وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين الفئات الضعيفة وتنمية المجتمعات الريفية، وتشجع الحكومات على انتهاج سياسات تيسّر التوسّع في مؤسسات الائتمانات الصغيرة والتمويل الصغير من أجل تلبية طلب الفقراء على الخدمات المالية وهو طلب كبير لم يلب، وذلك بعدة طرق من بينها تحديد واستحداث الآليات اللازمة لتعزيز الوصول المستدام إلى الخدمات المالية وإزالة العقبات المؤسسية والتنظيمية وتوفير الحوافز لمؤسسات التمويل الصغير التي تفي بالمعايير المرعية لتقديم هذه الخدمات المالية إلى الفقراء؛

٢٥- - **تسلم أيضا** بأن من الممكن لتكنولوجيات المعلومات والاتصال أن تكون أداة قوية للتنمية والقضاء على الفقر وأن تساعد المجتمع الدولي على تعظيم فوائد العولمة، وترحب في هذا الصدد بالتزام تونس العاصمة وجدول أعمال تونس العاصمة المتعلقين بمجتمع المعلومات واللذين اعتمدهما مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، في مرحلة تونس العاصمة، وتشير إلى إعلان المبادئ[١٠] وخطة عمل جنيف[١١] اللذين اعتمدهما مؤتمر القمة آنف الذكر، في مرحلة جنيف؛

**سياسات القضاء على الفقر**

٢٦ - **تؤكد مجددا** أن القضاء على الفقر ينبغي أن يواجه بطريقة متكاملة شاملة لقطاعات متعددة، كما هو موضح في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ، مع مراعاة أهمية الحاجة إلى تمكين المرأة، والاستراتيجيات القطاعية في مجالات من بينها التعليم، وتنمية الموارد البشرية، والصحة، والمستوطنات البشرية، والتنمية الريفية والمحلية والمجتمعية، والعمالة المنتجة، والسكان، والبيئة والموارد الطبيعية، والمياه والصرف الصحي، والزراعة، والأمن الغذائي، والطاقة، والهجرة، والاحتياجات المحددة الخاصة للفئات المحرومة والضعيفة، بما يزيد من الفرص والخيارات المتاحة للذين يعيشون في فقر ويمكّنهم من بناء وتعزيز ما لديهم من أصول من أجل تحقيق التنمية والأمن والاستقرار، وتُشجع في هذا الصدد البلدان على تطوير سياساتها الوطنية الرامية إلى الحد من الفقر وفقا لأولوياتها الوطنية، بما في ذلك، عند الاقتضاء، من خلال ورقات استراتيجية الحد من الفقر؛

---

(١٠) انظر A/C.2/59/3، الفصل الأول، الفرع ألف.

(١١) المرجع نفسه، الفرع باء.

٢٧ - **تشدد** في هذا السياق على أهمية زيادة إدماج الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، في استراتيجيات وخطط التنمية الوطنية، بما فيها ورقات استراتيجية الحد من الفقر إن وجدت، وتهيب بالمجتمع الدولي أن يواصل دعم البلدان النامية في تنفيذ هذه الاستراتيجيات والخطط الإنمائية؛

٢٨ - **تؤيد بشدة** العولمة المنصفة وتعقد العزم على جعل أهداف توفير العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع، بمن في ذلك النساء والشباب، هدفا محوريا للسياسات الوطنية والدولية ذات الصلة وكذلك لاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، بما في ذلك استراتيجيات القضاء على الفقر، باعتبار هذا جزءا من جهود تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي أن تشمل هذه التدابير أيضا القضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال، حسب تعريفه في اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢، وعلى السخرة. كما تعقد العزم على كفالة الاحترام التام للمبادئ والحقوق الأساسية في العمل.

٢٩ - **تسلّم** بأهمية نشر أفضل الممارسات للحد من الفقر بأبعاده المختلفة، مع مراعاة ضرورة تطويع تلك الممارسات لتتناسب مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتاريخية لكل بلد؛

٣٠ - **تؤكد مجددا** أنه ينبغي لجميع الحكومات ولمنظومة الأمم المتحدة أن تعزز انتهاج سياسة فعّالة وواضحة لتعميم المنظور الجنساني في جميع السياسات والبرامج الرامية إلى القضاء على الفقر، على الصعيدين الوطني والدولي، وتُشجع على استخدام التحليل الجنساني كأداة لإدماج بُعد جنساني في التخطيط لتنفيذ السياسات والاستراتيجيات والبرامج الرامية إلى القضاء على الفقر؛

٣١- **تؤكد أيضا مجددا** أنه ينبغي لجميع الحكومات ولمنظومة الأمم المتحدة التركيز على أهمية تعميم مراعاة مسألة القضاء على الفقر في جميع السياسات العامة على الصعيدين الوطني والدولي، وتشجيع ذلك؛

٣٢ - **تؤكد مجددا كذلك** على أن القضاء على الفقر وتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة وحماية وإدارة قاعدة الموارد الطبيعية الخاصة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية تمثل أهدافا عليا ومتطلبات أساسية للتنمية المستدامة؛

٣٣ - **تؤكد** الدور الحاسم لكل من التعليم النظامي وغير النظامي، ولا سيما التعليم الأساسي والتدريب، وبخاصة للفتيات، في تمكين الذين يعيشون في فقر، وتؤكد من

جديد، في هذا السياق، على إطار عمل داكار الذي اعتمده المنتدى العالمي للتعليم[١٢]، وتسلم بأهمية استراتيجية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة للقضاء على الفقر، ولا سيما الفقر المدقع، في دعم برامج توفير التعليم للجميع باعتبارها أداة لتحقيق الهدف الإنمائي للألفية المتعلق بتعميم التعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠١٥؛

٣٤ - **تدرك** ما لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل وغير ذلك من الأمراض المعدية والناقلة للعدوى من آثار مدمرة على جهود التنمية البشرية والنمو الاقتصادي والأمن الغذائي والحد من وطأة الفقر في جميع المناطق، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وتحث الحكومات والمجتمع الدولي على إيلاء أولوية عاجلة لمكافحة تلك الأمراض؛

٣٥ - **تسلم** أيضا بأن الصراع المسلح يؤدي إلى فقدان الأرواح البشرية وتدمير الموارد الاقتصادية، وبأن البلدان الخارجة من الصراع تتعرض إلى تدمير بنيتها الأساسية العمرانية والاجتماعية، وشح فرص العمل، وانخفاض الاستثمار الأجنبي، وازدياد هروب رأس المال، وتشدد، في هذا الصدد، على أن الاستراتيجيات والبرامج والمساعدة الدولية لإعادة البناء وإعادة التأهيل ينبغي أن توجد، في جملة أمور، وظائف وأن تقضي على الفقر؛

٣٦ - **تؤكد** الصلة بين القضاء على الفقر وتحسين إمكانات الحصول على مياه الشرب السليمة، وتشدد في هذا الصدد على هدف التمكن، بحلول عام ٢٠١٥، من الهبوط إلى النصف بنسبة السكان غير القادرين على الوصول إلى مياه الشرب السليمة أو على تحمل تكاليفها وبنسبة السكان الذين لا يتوافر لهم الصرف الصحي الأساسي، وفقا لما جرى تأكيده مجددا في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ؛

٣٧ - **تسلم** بأن الافتقار إلى السكن الملائم يظل يشكل تحديا ملحا في الكفاح من أجل القضاء على الفقر المدقع، وخاصة في المناطق الحضرية في البلدان النامية، وتعرب عن قلقها إزاء النمو السريع لعدد سكان الأحياء المزدحمة الفقيرة في المناطق الحضرية من البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا، وتشدد على أنه ما لم تتخذ إجراءات وتدابير عاجلة وفعالة على الصعيدين الوطني والدولي، سيظل عدد سكان الأكواخ الذين يمثلون ثلث سكان الحضر في العالم يتزايد، وتؤكد على الحاجة إلى مزيد من الجهود بهدف تحقيق تحسين كبير في المستويات المعيشية لما لا يقل عن ١٠٠ مليون من ساكني الأكواخ بحلول ٢٠٢٠؛

---

(١٢) انظر: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، التقرير النهائي للمنتدى العالمي للتعليم، داكار، السنغال، ٢٦-٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ (باريس، ٢٠٠٠).

٣٨ - **تسلم أيضا** بما للقضاء على الفقر والجوع في الريف من أهمية شديدة لبلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية، وبضرورة أن تكون التنمية الريفية جزءا لا يتجزأ من السياسات الإنمائية الوطنية والدولية؛

٣٩ - **تسلم كذلك** بأن إتاحة فرص الحصول على الائتمانات الصغرى والتمويل البالغ الصغر من شأنها أن تسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما الأهداف المتصلة بالقضاء على الفقر والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛

٤٠ - **تشدد** على المساهمة الهامة التي حققها الاحتفال بالسنة الدولية للائتمانات البالغة الصغر، في عام ٢٠٠٥، في نشر الوعي بأهمية الائتمانات البالغة الصغر والتمويل البالغ الصغر في القضاء على الفقر، وفي تبادل الممارسات الجيدة وفي تعزيز القطاعات المالية التي تدعم الخدمات المالية المستدامة للفقراء، وتهيب بالدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة، والمؤسسات الدولية الأخرى أن تعزز وتبني على الزخم الذي أحدثته السنة الدولية بهدف توفير خدمات الائتمانات البالغة الصغر والتمويل البالغ الصغر للفقراء؛

٤١ - **تسلم** بالمساهمة الهامة التي حققها الاحتفال بالسنة الدولية للأرز في عام ٢٠٠٤، في توجيه اهتمام العالم إلى الدور الذي يمكن أن يؤديه الأرز في توفير الأمن الغذائي، والقضاء على الفقر وفي بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

**مبادرات محددة في مجال مكافحة الفقر**

٤٢ - **تسلم أيضا** بالمساهمة الهامة التي يمكن أن يقدمها صندوق التضامن العالمي في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وخاصة هدف تخفيض في نسبة من يعيشون على أقل من دولار في اليوم ونسبة من يعانون من الجوع إلى النصف، بحلول عام ٢٠١٥؛

٤٣ - **تقرر** تشغيل صندوق التضامن العالمي الذي أنشأته الجمعية العامة وتدعو الدول الأعضاء، والمنظمات الدولية، والقطاع الخاص، والمؤسسات والهيئات ذات الصلة، والأفراد إلى التبرع للصندوق؛

٤٤ - **تشير** إلى أنه في سياق إعلان الألفية، وصف رؤساء الدول والحكومات، في جملة أمور، التضامن باعتباره أحد القيم الأساسية والعالمية التي ينبغي أن تقوم عليها العلاقات بين الشعوب في القرن الحادي والعشرين، وتقرر في هذا الصدد أن تعلن ٢٠ كانون الأول/ديسمبر من كل عام يوما دوليا للتضامن الإنساني؛

٤٥ - **تدعو** الحكومات وأصحاب المصلحة المعنيين إلى أن يتخذوا من تنظيم المشاريع وسيلة للمساهمة في القضاء على الفقر، مع المراعاة التامة للمصالح والاستراتيجيات والأولويات الإنمائية الوطنية؛

٤٦ - **تعترف** بأن الكوارث الطبيعية لا تزال تشكل عائقا رئيسيا يحول دون تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، وتدعو في هذا الصدد الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة، بما فيها المؤسسات المالية الدولية والهيئات الإقليمية والمنظمات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني ذات الصلة إلى تأييد وتنفيذ ومتابعة إطار عمل هيوغو ٢٠٠٥-٢٠١٥: بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث[١٣] الذي اعتُمد في المؤتمر العالمي بشأن الحد من الكوارث، المعقود في كوبي، هيوغو، اليابان، من ١٨ إلى ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، وذلك في ما يتعلق بتعزيز قدرات البلدان في أفريقيا وأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية على التخفيف من حدة الكوارث؛

٤٧ - **تؤكد**، أهمية تلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا حيث لا يزال الفقر يشكل تحديا كبيرا وحيث لم تنتفع معظم البلدان انتفاعا كاملا بعد من الفرص التي تتيحها العولمة، مما أدى إلى زيادة تفاقم حالة تهميش هذه القارة، وهو الأمر الذي جرى التسليم به في إعلان الألفية وأعيد تأكيده في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥؛

٤٨ - **تعيد تأكيد** دعمها للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا[١٤]، وتشجع على بذل المزيد من الجهود في أداء ما تنطوي عليه من التزامات في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتهيب بالدول الأعضاء والمجتمع الدولي وتدعو منظومة الأمم المتحدة إلى مواصلة دعم تنفيذ هذه الشراكة التي يتمثل هدفها الأساسي في القضاء على الفقر وتعزيز التنمية المستدامة في ظل تبني أفريقيا لتلك الشراكة وقيادتها لها وتعزيز الشراكات مع المجتمع الدولي، وفقا لمبادئ تلك الشراكة وأهدافها وأولوياتها؛

٤٩ - **تلاحظ** الدور الذي تواصل منظمة العمل الدولية القيام به في مساعدة البلدان الأفريقية في تنفيذ خطة العمل من أجل النهوض بالعمالة وتخفيف وطأة الفقر في أفريقيا التي اعتمدها مؤتمر القمة الاستثنائي للاتحاد الأفريقي المعني بالعمالة وتخفيف وطأة الفقر، المعقود في واغادوغو في الفترة من ٣ إلى ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤[١٥]؛

---

(١٣) انظر A/CONF.206/6 و Corr.1، الفصل الأول، القرار ١.

(١٤) A/57/304، المرفق.

(١٥) الاتحاد الأفريقي، الوثيقة EXT/ASSEMBLY/AU/4/(III) Rev.4.

٥٠ - **تقرر** تشجيع إيجاد حل شامل ودائم لمشاكل الديون الخارجية للبلدان الأفريقية، عن طريق اتباع سبل منها إلغاء الديون المتعددة الأطراف بنسبة ١٠٠ في المائة، اتساقا مع المقترح الذي قدمته مؤخرا مجموعة البلدان الثمانية بشأن البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والقيام، في كل حالة على حدة وحيثما يكون ذلك مناسبا، بإعفائها من الديون بقدر كبير، بجملة وسائل منها إلغاء أو إعادة هيكلة ديون البلدان الأفريقية المثقلة بالديون التي ليست طرفا في المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون ولا يمكنها تحمل أعباء ديونها؛

٥١ - **تلاحظ** باهتمام مختلف المبادرات الهادفة إلى تلبية احتياجات أفريقيا من قبيل استراتيجية الاتحاد الأوروبي الخاصة بأفريقيا، وقانون الولايات المتحدة الأمريكية المتعلق بالنمو والفرص في أفريقيا، ومؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية الأفريقية، والشراكة الاستراتيجية الآسيوية - الأفريقية الجديدة، وتلاحظ أهمية مواءمة تلك المبادرات مع الأولويات والاستراتيجيات والبرامج الإنمائية للبلدان النامية الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية؛

٥٢ - **تهيب** بحكومات أقل البلدان نموا وشركائها في التنمية أن تنفذ بالكامل الالتزامات الواردة في إعلان بروكسل[١٦] وبرنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠[١٧] لصالح أقل البلدان نموا ، المعتمدين في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا الذي عقد في بروكسل من ١٤ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠١؛

٥٣ - **تسلم** بما للدول الجزرية الصغيرة النامية من احتياجات خاصة وأوجه ضعف، وتؤكد من جديد الالتزام باتخاذ إجراءات عاجلة وملموسة لتلبية تلك الاحتياجات والتصدي لأوجه الضعف تلك من خلال التنفيذ التام والفعال لاستراتيجية موريشيوس بغية مواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية[١٨]، وبرنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية[١٩]، ونتائج دورة

---

(١٦) A/CONF.191/13، الفصل الأول.

(١٧) المرجع نفسه، الفصل الثاني.

(١٨) تقرير الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بورت لويس، موريشيوس، ١٠-١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.05.II.A.4 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

(١٩) تقرير المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بريدجتاون، بربادوس، ٢٥ نيسان/أبريل - ٦ أيار/مايو ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.94.I.18 والتصويبان)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

الجمعية العامة الاستثنائية الثانية والعشرين[٢٠] وتتعهد بالعمل على زيادة التعاون الدولي والشراكة من أجل تنفيذ استراتيجية موريشيوس، بجملة وسائل منها تعبئة الموارد المحلية والدولية وتشجيع التجارة الدولية بوصفها محركا للتنمية وزيادة التعاون المالي والتقني على الصعيد الدولي؛

٥٤ - **تسلم أيضا** بالاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية والتحديات التي تواجهها، وتؤكد من جديد بالتالي الالتزام بالتصدي على نحو عاجل لتلك الاحتياجات والتحديات من خلال التنفيذ الكامل والفعال وفي الموعد المناسب لبرنامج عمل ألماتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية في إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية[٢١] وتوافق آراء ساو باولو، وتشجع العمل الذي تضطلع به اللجان الإقليمية والمنظمات التابعة للأمم المتحدة لوضع منهجية تحدد التكلفة من حيث الوقت ليستعان بها في إعداد مؤشرات لقياس التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل ألماتي، وتسلم بالصعوبات التي تلم بالبلدان النامية غير الساحلية في جهودها المبذولة من أجل إدماج اقتصاداتها في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وينبغي في هذا الصدد إعطاء الأولوية للتنفيذ الكامل وفي الموعد المناسب لإعلان ألماتي[٢٢] وبرنامج عمل ألماتي[٢١]؛

**الأمم المتحدة ومكافحة الفقر**

٥٥ - **تدعو** إلى التنفيذ الكامل لقرارها ٥٧/٢٧٠ باء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ المتعلق بالتنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والتي توفر أساسا شاملا لمتابعة نتائج تلك المؤتمرات وتساهم في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما القضاء على الفقر والجوع؛

٥٦ - **تعيد تأكيد** الدور الذي تضطلع به صناديق الأمم المتحدة وبرامجها، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصناديق المنتسبة إليه، في مساعدة الجهود الوطنية

---

(٢٠) القرار دإ - ٢/٢٢، المرفق.

(٢١) تقرير المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية بشأن التعاون في مجال النقل العابر، ألماتي، كازاخستان، ٢٨ و ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣ (A/CONF.202/3)، المرفق الأول.

(٢٢) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

للبلدان النامية في عدة مجالات، منها القضاء على الفقر، وضرورة تمويل هذه الصناديق والبرامج وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة؛

٥٧ - **ترحب** بالاحتفال باليوم الدولي للقضاء على الفقر الذي أرسته الجمعية العامة في قرارها ١٩٦/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ من أجل التوعية بضرورة العمل على القضاء على الفقر والفقر المدقع في جميع البلدان. وتسلم في هذا المجال بالدور المفيد الذي لا يزال يؤديه الاحتفال بهذا اليوم في نشر الوعي العام وتعبئة أصحاب المصلحة في محاربة الفقر، وتطلب إلى الأمين العام أن يجري استعراضا للاحتفال بهذا اليوم لتحديد الدروس المستفادة وسبل تعزيز تعبئة جميع أصحاب المصلحة في محاربة الفقر؛

٥٨ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الحادية والستين البند المعنون ''تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)''.